دور ومتطلبات برامج التنمية الريفية في الاقلال من مستوى الفقر في ظل التوجهات الدولية

The role and requirements of rural development programs in reducing poverty in light of international trends

د. أبوبكر بوسالم
المركز الجامعي ميلة
Bakeur87@yahoo.fr

د. فاطمة بودرة
جامعة الأغواط
fafiboud@yahoo.fr

ملخص:

إن مختلف المناطق الريفية في دول العالم تعاني من مشاكل خدمية كبيرة في العديد من المجالات مثل توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي والتعليم، فضلا عن تراجع الدعم المقدم للمزارعين، ولذا تسعى مختلف الدول إلى سياسات مترجمة في برامج للتنمية الريفية لغرض ترقية هذه المناطق، ولعلى الأهمية الكبرى لهذه البرامج تتجسد في الاقلال من مستوى الفقر، ولقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على دور ومتطلبات برامج التنمية الريفية في الإقلال من ظاهرة الفقر في ظل التوجهات الدولية، كون كل دولة ومدى قدرتها وفعالية سياسيتها للحد من ظاهرة الفقر بها.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الريفية؛ التنمية الريفية؛ الفقر.

Abstract:

The various rural areas in countries around the world suffer from significant service problems in many areas, such as drinking and sanitation, education and water supply, as well as a decline in support for farmers, so different countries seeking to translated in programs for rural development policies for the purpose of upgrading these areas, but the the great importance of these programs embodied in Reduce the level of poverty, and we have tried through this paper to highlight the role and requirements of rural development programs in reducing poverty in the light of international trends, the fact that each state and the extent of their ability and effectiveness of its political to reduce poverty by.

Keywords: development; rural; rural development; poverty.

تمهيد:

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية لا يمكن لأي دولة الخلو منه، ولذا اكدت الولايات المتحدة الأمريكية انه لا يمكن القضاء على الفقر بضربة عصا سحرية وان الأمر يتطلب اتخاذ تدابير على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى جميع الحكومات أن يفكروا ويقرروا ويعملوا معاً لمكافحة الفقر.. ولقد أحرزنا تقدماً حقيقياً عالميا منذ 2000، ولكن لا يزال ينبغي لنا القيام بالكثير لنحقق الكرامة والعدالة الاجتماعية للبلدان العربية التي لها النصيب الاوفر من تفشي الفقر فوفقا لإحصائيات البنك الدولي في عام 2013، يبلغ عدد سكان العالم العربي حوالي 345 مليون شخص، ويبلغ إجمالي الناتج الملحي للدول العربية مجتمعة تريليون و490 مليار دولار إلا أن نصيب الفرد من هذا الناتج لا يزيد عن حوالي 3500 دولار في السنة، واشارت التقارير الى انه يعيش في العالم العربي 11 مليون شخص على أقل من دولار واحد في اليوم، ووفقا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) فإن الفقر في اليمن على يؤثر على نحو 42% من سكان البلاد ويعيش 80% من فقراء اليمن في مناطق ريفية، ونصفهم على الأقل يعيش على أقل من دولارين في اليوم فيما تزيد نسبة الفقر في مصر عن 25% ويعاني ثلثي السكان في صعيد مصر من الفقر، كما تبلغ نسبة الفقر في العراق وفقا للبنك الدولي 18.9%، وفي الأردن 14.4%، اما لبنان فتصل إلى 28.6%ويصنف الصندوق الدولي للتنمية تونس والجزائر من الدول ذات دخل متوسط نظرا لانخفاض نسبة الفقر فيها فيما تعد دول الخليج من الدول ذات المؤشرات العالية في التنمية البشرية.

- **الاشكالية الرئيسية:** وعلى ضوء ما سبق تتمحور لنا الاشكالية التالية:

ما هو دور ومتطلبات برامج التنمية الريفية في إقلال مستوى الفقر في ظل التوجهات الدولية؟

- **الاشكاليات الفرعية:** قصد الاشكالية السابقة الذكر وجب الإجابة على مجموعة من الأسئلة من بينها:
- ما هي ملامح الفقر وأهم أسبابه؟ وكيف يتم معالجته؟
- ماذا نعني بالتنمية الريفية؟ وإلى ماذا ترمي الدول بتطبيقها؟
- ما مضمون برامج بعض الدول العربية المتعلقة بالتنمية الريفية؟ وما دورها في التقليل من ظاهرة الفقر؟
- **أهمية البحث:** تتجلى أهمية هذا البحث في الاهتمام الكبير للدول بالتنمية الريفية وتحقيق من خلال سياساتها عدة أهداف يعتبر الاقلال من ظاهرة الفقر أهمها.
- **أهداف البحث:** الهدف الرئيسي للبحث هو الاجابة على الاشكالية الرئيسية السابقة الذكر من خلال تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على مظاهر الفقر وأسبابه وأساليب معالجته.
- إعطاء صورة واضحة عن التنمية الريفية والأهداف المرجو من تطبيقها.
- توضيح بعض برامج التنمية الريفية المطبقة في بعض الدول وإبراز دورها في الاقلال من ظاهرة الفقر.
- **المنهج المتبع:** قصد الالمام بالموضوع والوصول للأهداف السابقة الذكر وجباتباع المنهج الوصفي لتعريف بمختلف جوانب البحث، والمنهج التحليلي لتوضيح الدور الذي تلعبه مختلف البرامج للإقلال من ظاهرة الفقر.

- **خطة البحث:** تناولنا في هذه الورقة المحاور التالية:
- **المحور الأول:** مظاهر الفقر وأسبابه.
- **المحور الثاني:** ماهية التنمية الريفية.
- **المحور الثالث:** برامج التنمية الريفية في ظل التوجهات الدولية ودورها في الاقلال من ظاهرة الفقر.

المحور الأول: مظاهرالفقر وأسبابه.

I. مفهوم الفقر

يختلف مفهوم الفقر Poverty باختلاف البلدان والثقافات والازمنة ولايوجد إتفاق دولي حول تعريف الفقرنظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثرعليه، إلا أنه هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقروإشباع منال حاجات الأساسية المادية أوغيرالمادية،[1] ولذاعرف على أنه:

✓ حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء،كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.[2]

✓ كما يعرف على أنه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفردمن أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، ثقافي، وقائي.[3]

وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، و تدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها.[4]

- أنواع الفقر: يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها: [5]

الفقرالمطلق والفقرالنسبي: حيث يعطي المفهوم الأول حداً معينا ًمن الدخل، وتعتبرالأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشيرالفقرالنسبي إلى الحالة التي يكون فيهادخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

1. الفقرالثابت والمؤقت: الفقر الثابت المتواصل وهوجماعي هيكلي، والفقرالطارئ أوالظرفي هوالناجم عن أزمة اقتصادية أوعسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهوعادة مايمكن تجاوزُ هب التكافل والتضامن الشعبي والدولي.

2. تصنيفات أخرى للفقر: نذكرمنها ما يلي:

أ. الفقرالاقتصادي: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، والاستهلاك، التملك، الوصول للغذاء...الخ.

ب. الفقرالإنساني: هوعدم تمكن الفرد من الصحة والتربية والتغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصرالتي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.

ج. الفقرالسياسي: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدرالحريات الأساسية والإنسانية.

د. الفقرالوقائي: هوغياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

- أسباب الفقر: هناك العديد من العوامل التي تمثل أسباب الوجود الفقرو انتشاره تتمثل فيما يلي:[6]

1.الأسباب الاقتصادية :تتمثل أهمها في التالي:

✓ الافتقار إلى الدخل والأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية (الغذاء،المأوى،الملبس، والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم)،حيث يؤكد الفقراء دائماعلى الدورالمحوري للعمل في تحسين أوضاع حياتهم، وثروة البلد في مجموعها لها أثركبير في ذلك، فكلما ازدت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط، علما بأن الآلية الرئيسية المؤدية كذلك هي دفع أجرأفضل مقابل العمل،فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل.

✓ سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد، وإضافة لما سبق يمكن توضيح أسباب الفقر الاقتصادية في الشكل التالي:

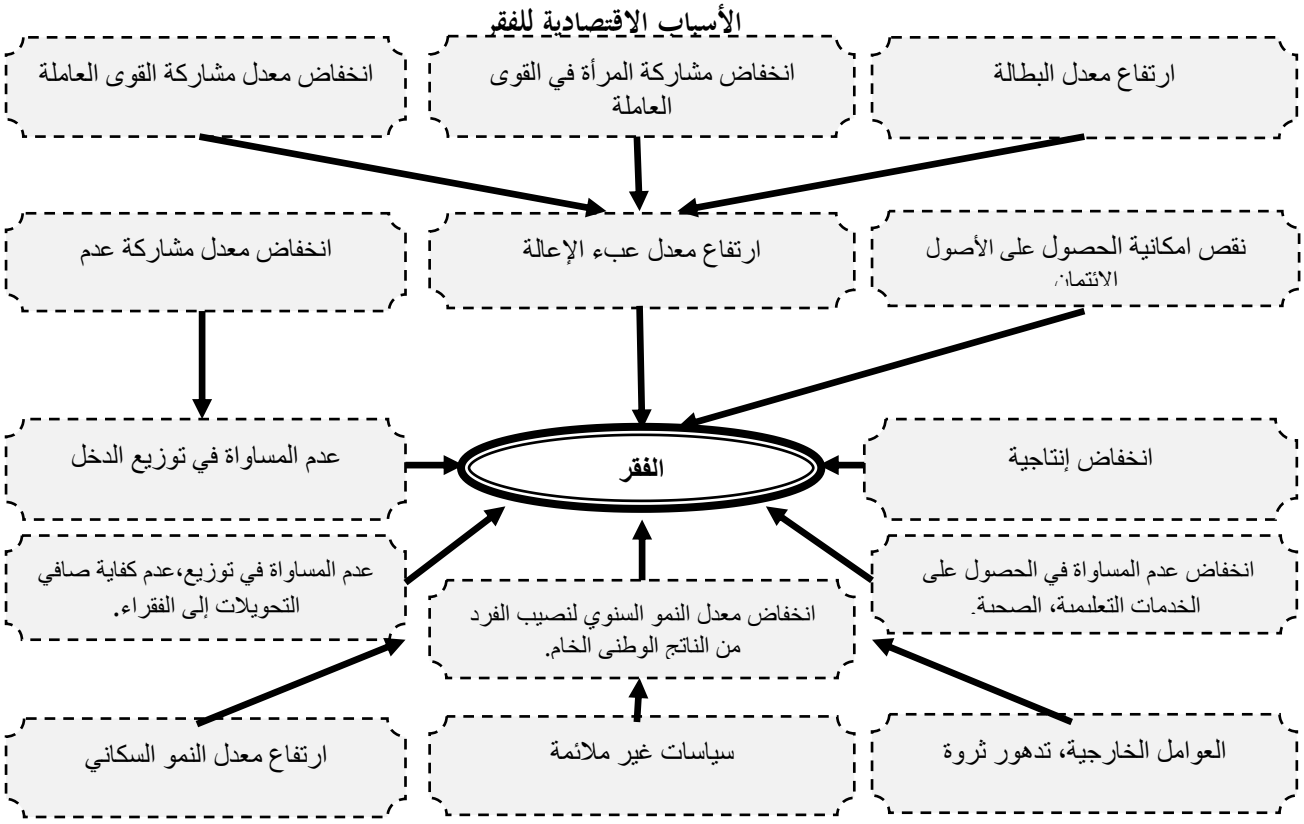

المصدر: حاجي فطيمة، "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2014، ص19.

2. الأسباب الاجتماعية :تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية في مايلي:

✓ النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية و التعليم والتدريب المهني المتحيز وغيرالملائم لمتطلبات سوق العمل.

✓ التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر، نتيجة تعرض هن للتمييز و خاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر.

✓ التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز عن التعامل معها، حيث أن التعرض للمعاناة زميل دائم للحرمان المادي و البشري، نظرا لأوضاع الفقراء وأشباههم فهم يعيشون و يزرعون أرضي هامشية، وهم يعيشون في مراكز سكن حضرية مزدوجة، وهم يعملون بصورة غير مستقرة في القطاع الرسمي، وغير الرسمي، وهم الأكثر تعرضا للأمراض.

✓ أساليب مكافحة الفقر: اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن البنك الدولي، لكن تبقى مشكلة الحد أو التخفيض من الفقر من القضايا الاقتصادية الكلية، التي تدخل في واجبات الدولة المعاصرة، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بوضع السياسات الكلية المناسبة، و من خلال أحسن أدوات السياسات الكلية وأكثرها فعالية.[7]

- السياسة الاقتصادية الكلية والفقر :تؤثر السياسات التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة، وأخرى غيرمباشرة، وتتمثل مجمل هذه السياسات في التالي:

- السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على اليد العاملة :المعترف به عموما أن النمو الاقتصادي هو أولى الضروريات اللازمة لتخفيف حدّة الفقر، فالاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر، من فرصة البلدان التي ينخفض فيها الدخل السنوي، والأمثلة على البلدان التي نجحت في تخفيف حدة الفقر تشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و حدة الفقر، و لكن لابد أن يكون نمط النمو مؤديا إلى تحسين توزيع عائدات النمو الاقتصادي، حيث أن أساسيات التوزيع يجب أن تتجه نحو تعزيز فرص الفقراء في تملك الإمكانات.

-سياسات الإنفاق الحكومي :في غياب شبكات الضمان الاجتماعي، وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون لسياسة تخفيض العمالة في القطاع العام تأثيرا مباشرا، بحيث يترتب عليه زيادة في الفقر، كما أن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية و العينية من الحكومة للأفراد، يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، ومن ثم يزداد الفقر، كما أن إلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصا تلك التي يستخدمها الفقراء، تؤدي إلى زيادة الارتفاع في عدد الفقراء، و بالتالي يجب على الدولة أن تضع سياسات مالية تعمل على خفض العجز في الموازنة العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادرالعادية، التي لا يترتب عليها ضغوطات ضخمية ،و بالتالي ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح التضخم بشكل إيجابي على الفقراء.

- سياسات إصلاح النظام التعليمي و التدريبي: إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية، و اقتصاد السوق، و اقتصاد المعلومات، بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية، و إنتاجية مرتفعة، تجلب الأجور المرتفعة لذلك من المهم العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي، وتحسين في نوعية التعليم، ليواكب عصرالاقتصاد المعلوماتي، بما يؤمن احتياجات سوق العمل، و يعتبر التدريب و التأهيل طريقة ناجحة للقضاء على البطالة و سبيل المواجهة الفقر، وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم.

وهذا لما لهذه السياسة من الدور الكبير للإقلال من حدة الفقر، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:8

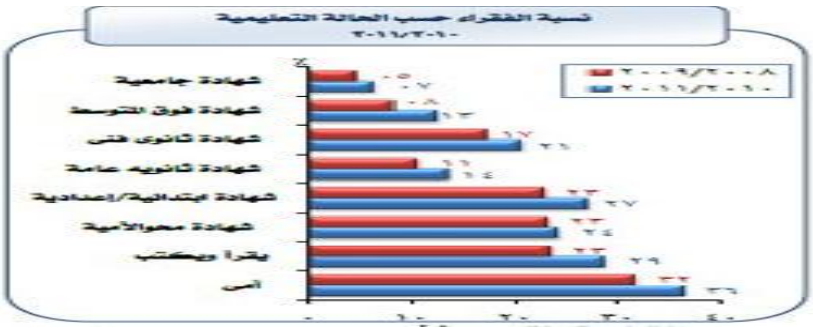

المصدر: الموقع الالكتروني:
armpositionabsolutecliprect447pxautoauto467pxstylediv-classarmjust-like-the-www.noreed.com/3~9093~--titlestyle
options-a-hrefhttppaydayloansforlivet-com-payday-loans-onlinea-keep-your-information-div#.VTtYA-NX6nI, التـــــــاريخ: 2015/04/25, على الساعة 11:05.

أ. سياسات التشغيل: لقد أثبتت النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة بحوالي عشرنقاط مئوية، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي21 نقطة مئوية، و بالتالي انخفاض الفقر.

ب. سياسات الاستثمار في رأس المال البشري: يعرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر 28سنة وأكثر، حيث توضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بنسبة دراسة واحدة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 14نقطة مئوية، من هنا نجد أن تحسين مستوى التعليم و الصحة، هواستثمار فعال يتيح للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي، وتحسين الدخول.

ج. تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي: فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، حيث أن هيكلة المصارف العامة واختيارسياسات فعالة في مجال التضخم، واستقرار سعر الصرف و النظام التجاري، كلها سياسات تؤدى إلى التقليل من حدوث الفقر.

د. السياسات الاجتماعية و القضاء على الفقر: تتمحور معظم السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية و الداخلية، و تشمل هذه البرامج على:

ه. شبكات الضمان الاجتماعي: توضح الشواهد التطبيقية هشاشة وضعف شبكات الضمان الاجتماعي في الدول النامية، و ذلك لمحدودية تغطيتها و ارتفاع تسرب منافعها، وعدم كفاية ما تقدمه من عون و مساعدة، وعدم دراية الفقراء بوجودها، وانعدام فرصهم للحصول على استحقاقاتهم منها، عندما يعلمون بوجودها، كما توجد صعوبة القيام بتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي في خضم الأزمات الاقتصادية كانت أو طبيعية، بالإضافة إلى نقص المعلومات، وعدم توفر الموارد المالية، و الكوادر البشرية، الأمر الذي يعني أن تأسيس البنيات التحتية لشبكات الضمان الاجتماعي يتطلب وقتا وتخطيطا، وفي غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي يتعرض الفقراء أكثر من غيرهم للمعاناة في ظل الأزمات، ومن ثم فإن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية، وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى، يمثل السبيل الأنجع لحماية الفقراء، حيث توفرهذه الشبكات آلية لتأمين الفقراء، ضد انهيار دخولهم، و تشجيعهم للقيام بمبادرات تتسم بالمخاطر المنخفضة و العوائد المرتفعة، هذا م ايرفع من إنتاجيتهم.

و. برامج التحويلات النقدية و العينية: تهدف هذه البارمج إلى تغطية غير القادرين على العمل، ضد المخاطر طويلة المدى و المرتبطة بفقدان مصادر الدخول، و تمثل التحويلات النقدية و العينية التي تستهدفهم على نظام المنح الدراسية للأسر الفقيرة، و على أنظمة التموين و بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة، و على آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في وقت الأزمات.

ز. برامج الأشغال العامة: يمكن تصميم هذه البرامج استنادا على المبادئ التالية:

توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة.

ح. أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع، وأن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة.

ط. أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوافر بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل خلال الأزمات بطريقة تلقائية.

ي. نأن يتم اختيارمشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية.

ينبغي أن تهدف كل المشاريع العامة إلى تمكين كل الراغبين في العمل من الحصول على وظائف.

الوسائل السياسية لمكافحة الفقر: تتمثل الوسائل السياسية في تمكين الفقراء منأسبا بالقوة، وذلك عن طريق زيادة قدرة الفقراء على التأثير في المؤسسات الحكومية التي تمس حياتهم، وذلك عن طريق:

– إزالة الحواجز القانونية و السياسية، والإدارية: حيث يمكن للدولة أن توفر الخدمات الفقراء، على نحو أكثر فعالية للجميع خاصة الفقراء من خلال:

– الحد من الفساد، واستخدام سلطة الدولة لتوجيه الموارد إلى الأعمال التي تفيد الفقراء، و يتم ذلك بتبسيط الإجراءات و جعلها شفافة للعملاء، تعزيز الاتصال بين الموظفين المدنين و المتعاملين معهم.

– جعل الأنظمة القانونية سندا للإنصاف و العدالة.

– احترام الأنظمة السياسية للقانون، و كذا تشجيع مشاركة الفقراء في العمليات السياسية، و كذا استقلال القضاء للحفاظ على حكم القانون.

– جعل اللامركزية في خدمة الفقراء: حيث أن تحقيق لامركزية السلطات و الموارد على مستوي المجالس البلدية الفرعية يتطلب جهودا خاصة، لكن المنافع تكون كبيرة.

المحور الثاني: ماهية التنمية الريفية.

– مفهوم التنمية الريفية.

1. مفهوم التنمية: ان شمولية مفهوم التنمية أدىإ لى الاختلاف في وجهات النظر في تعريفها و صعوبة احاطة بها تبعا لتعدد أبعادها الاقتصادية و اجتماعية و المكانية، و لكن يكمن القول ان للتقاسم المشترك الذي يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية هو الانسان كون ههدف التنمية ووسيلتها.

إن عملية التنمية Development Process تتضمن أكثر من مجرد الجانب المادي والمالي في حياة الشعوب لذا يجب ان نفهم على أنها عملية متعددة الأبعاد، و تتضمن إعادة التوجيه للنظام الاقتصادي واجتماعي في البلد و

تحسين مستوى الدخل و إنتاج فضلا عن تحسين الخدمات الصحية و التعليمية و خدمات البنى التحتية، وتقليل الفوارق بين الريف و المدينة، بما يسمي بالاستقرار و لتفادي مخاطر الهجرة و التي أصبحت واضحة المعالم في الوقت الحاضر، و ما صاحبها من مشكلات كبيرة في المدن و الريف، وستعجز إداراتها عن وضع الحلول لها، وان وفقت ستكلف الدولة مبالغ طائلة.[9]

إن تعريف الريفية أو الريفي، يطرح العديد من المشاكل انطلاقا من أن الريفي لا يحمل نفس المعنى مع الزراعي فتاريخيا كلمة ريفي تعني الفضاءات و السكان المرتبطة جدا بالزراعة و التي تميزها، فاليوم نجد أن التطورات الديمغرافية والاقتصادية أحدثت تحولات هامة من حيث:[10]

إن الحضر المعمم في الشمال والنمو في الجنوب، خاصة مع ظاهرة التمركز في السواحل للسكان حول حافتي البحرالمتوسط قد غيرمخطط توزع الفضاء.

إن التطور التقني و الاقتصادي للنشاط الزراعي كان لديه نتائج معروفة في بلدان الشمال،) انخفاض كبير لعدد الاستثمارات الزراعية... الخ، أما بلدان الجنوب، فإن النمو الديمغرافي لسكان الريف، و كذا القدرة الضعيفة للزراعة من أجل امتصاص فائض اليد العاملة، و أيضا إعطاء مدخولات كافية للعائلات قد خفض سيطرة الزراعة على الفضاءات الريفية.

والتنمية الريفية: هي العملية التي تحقق التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و العمراني في المناطق الريفية و هذه التطورات تستهدف بالأساس تطوير الفرد و قدرات هو تعزيز الاقتصاد القومي و تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

عرفها البنك الدولي بأنها: "استراتيجية مخططة لتحسين الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للسكان الذين يتوجب"، شمولهم بمنافع التنمية و هم المزارع و الصغار و مستأجر و الأرض و الذين لا يملكون الارض.

وقد اكد (كودارو) بأن التنمية الريفية لا تعني التنمية الزراعية فقط بل ينبغي النظراليهاعلى انها التغيير الذي يطرأ في البناء الاجتماعي والاقتصادي في المؤسسات و العلاقات و العمليات الاجتماعية في المناطق الريفية،

ولعل التعريف الأكثر شمولا للتنمية الريفية هي: "مجموعة العمليات المخططة التي تستثمر الموارد الطبيعية و البشرية لذلك المكان لتحقيق التوازن المكاني لمنافع التنمية والرفاه الاجتماعي و الاقتصادي لذلك المجتمع الريفي بمشاركة سكانه ضمن فترة زمنية محدد.[11]

-أهداف التنمية الريفية: إن الوظائف التي تؤديها الزراعة و الصناعة والريف في عملية النمو الاقتصادي هي وظائف متكاملة فيما بينها، إن المؤيدين لنجاح التنمية الاقتصادية يرون أن قطاع الزراعي جزء من الاستراتيجية العامة لتقدم الاقتصادي وخاصة في 61 دولة من دول العالم التي يكون فيها الدخل منخفض جدا، وبالتالي تهدف التنمية الريفية إلى بلوغ أهداف مترابطة فيما بينها ترابطا كبيرا، وتشمل هذه الأهداف: تخفيض وطأة الفقر والجوع في الريف، رفع نسبة النمو الاقتصادي، زيادة الانتاج الغذائي، الاستثمار في التنمية البشرية لتعزيز حصول فقراء الريف على الموارد الطبيعية والبنية الأساسية الأولية والخدمات الاجتماعية ووقف تدهور قاعدة الموارد الطبيعية والتشجيع على صيانتها.[12]

- مقومات ومعيقات التنمية الريفية:[13]

أ. مقومات التنمية الريفية: تتلخص العناصر و المقومات الأساسية للتنمية الريفية فيما يلي:

ب. زيادة الإنتاج الزراعي.

ج. توسيع فرص العمل لسكان الريف.

د. تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل بين سكان الريف.

ه. تحسين الخدمات العامة في الريف كالصحة والتعليم والخدمات المجتمعية.

و. التوعية السياسية لسكان الريف والمشاركة في صنع القرارعلى المستوى المحلي.

ز. رفع كفاءة و مهارة سكان الريف في مجالات الانتاج.

– معوقات التنمية الريفية: ظل الريف و خاصة في الدول النامية في حالة من التخلف بسبب العزلة المكانية فأصبح كل الاهتمام منصب اعلى المدن والسبب يعود الى انخطط التنمية التي اتبعت كانت تعاني من بعض المشاكل الناجمة عن فوارق عديدة بين المجتمع ينال مدنيوالريف يتمثلت بالاتي:

أ. قسوة الظروف الطبيعية التي تواجه الفلاح و عجز وسائله التقليدية عن التقليل من اخطارها مثل الفيضانات وموجات الجفاف و البرد والحر و حتى الافات و الامراض التي تصيب محاصيلهم.

ب. عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و التغير في نظم الحكم و التباين في السياسات التي تتبعها الحكومات من وقت لاخر كلها معوقات لجهود التنمية.

ج. تأرجح رغبات الفلاح بين الإنتاج الزراعي لسد الحاجات الغذائية او للمحاصيل النقدية المصدرة للخارج فالزراعة لاهي معاشية ولا تجارية.

د. حدوث نقص في الايدي العاملة بسبب الهجرة منال ارياف الى المدن سعيا الى حياة افضل.

ه. نقص القيادات المتعلمة فمن المعروف ان فرص تحقيق الطموحات في الريف محدودة فالمؤسسات العلمية محدودة المستوى فضلا عن هجرة القيادات المتعلمة من الريف تجعل المجتمع الريفي يفقدعنصرا مهما من عناصره هو قدرته على الارتقاء بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي غيابها الى تخلفها اقتصاديا واجتماعيا .

و. البطء الشديد في تطوير أساليب الإنتاج المحلي و غالبا ما تأتي الابتكارات من الخارج و يكون هدفها تحقيق فوائض في انتاج الريف.

المحور الثالث: برامج التنمية الريفية في ظل التوجهات الدولية ودورها في الاقلال من ظاهرة الفقر

يختلف دور كل دولة ومقدرتها عن الحد أو الإقلال من ظاهرة الفقر بها، ويتوقف ذلك حسب السياسات المتبعة من طرفها ومدى نجاعتها وفعاليتها لتحقيق مختلف أهدافها، والشكل التالي يوضح ترتيب الدول 14 الأولى من حيث الكفاءة في الحد من ظاهرة الفقر.[14]

المصدر: الموقع الالكتروني:

http://www.an7a.com/121336الساعة 12:41، التاريخ 2015/04/24، /

- **إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف تونس:**[15]

لقد وضعت تونس عدة برامج متتالية من أجل تنمية المناطق غيرالملائمة و المهمشة، و خاصة الريفية منها، هذه ONG البرامج استهلكت ميزانيات كبيرة بتمويل ثنائي، ودولي في إطارتنسيق مؤسساتي متواصل مع ضم منظمة و كذا متابعة و تقييم جد مؤسس.

أثناء العشريات الأخيرة نفذت تونس عدة برامج متتالية، من التنمية الزراعية إلى التنمية الريفية، إلى التنمية الريفية المدمجة PDRI إلى التنمية الريفية الجبلية، فمخطط CGDR، هو برنامج وطني منسق مع المستوى المركزي لوزارة التنمية و التعاون الدولي من خلال المفوضية العامة للتنمية الجهوية PDRI.

طبق نظام جهوي للتنمية في المناطق الريفية للشمال الغربي المنسق من طرف ديوان التنمية الرعوية للشمال الغربي "أوديسيانو"، وقد فتحت ثلاث دواوين جهوية متعددة الخدمات في الشمال الغربي ODCO مركز غرب ODNO و الجنوبODS وهي تتدخل في كل مجالات التنمية و ليسفقط في الوسط الريفي، و إجمالا هناك تنسيق جغرافي ذو أولوية من خلال تحديد مناطق التدخل لكل هيئة من أجل تنسيق أكثر، من أجل تجنب مناصب العمل المزدوجة خاصة بينCGDR، أوديسيبانو، ODNO، بالنسبة لمنطقة شمال غرب بالنظر إلى محتواها ومدتها ومعيارهاالوطني.

كما تم انجاز مشروعين في إطار التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوربي إلى غاية سنة 2008، و التي استفادت منه عدة عائلات ريفية تونسية من خلال:

- مشروع التنمية الريفية المدمجة و تسييرالمواردالطبيعية(DRI-GRN): بدأ رسميا في سنة 1998 وانتهى في ديسمبر2006 ،استفاد من دعم أوربي ب 50 مليون أورو و تكلفتها الإجمالية 75 مليون أورو، مس 8 مقاطعات في الشمال و وسط تنس وتمحورحول:

أ. التنمية المحلية عن طريق التهيئة والمحافظة على المياه والتربة.

ب. التنمية الفلاحية المدمجة.

ج. دعم المنظمات المحافظة على التنوع الطبيعي.

د. إن مشروع DRI-GRN سمح بتحسين نوعية حياة السكان الريفيين المحرومين و زيادة دخلهم الفلاحي، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة التساهمية.

ه. في ميدان المحافظة على الماء و التربة النتائج فاقت الأهداف بـ:

و. انجاز 98 بحيرة مائية.

ز. مشاريع المحافظة على الماء و التربة بكل أنواعها 75000 هكتار،و40000 هكتاربتهيئة الأحواض.

ح. القيام بإعادة التشجير و انجاز مخطط لتعويض الأشجار القديمة الذي ساهم في دخل إضافي للعائلات الريفية.

ط. تجهيز البحيرات المائية بمعدات جماعية (مضخات،صهاريجماء...).

ي. البنية التحتية ،شق الطرقات الريفية.

ك. انجاز قاعدة معطيات للمساهمة في تكوين إطارات التنمية بطريقة تشاركية مع الفلاحين.

ل. مشاريع الري بإنجاز سدود مائية صغيرة : بدأ في سنة 2001 إلى غاية 2008،استفاد المشروع من دعم أوربي بـ 14500.000 أورو و تكلفته الكلية هي 20800000 أورو، هذا المشروع سمح بالمحافظة و تثمين الموارد المائية و التربة ب16 سد في 5 مناطق مستهدفة.

-إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف الجزائر:

إن مشروع العمل الريفي PER قد فتح فرصا كثيرة في تنفيذ شراكة جديدة، و قد كانت تجربته غنية بالمعلومات لتنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD،التي استلهمت منه بخصوص مقاربة تساهمية لإطلاق مشروع مخططا لتنمية الريفية PPDR، إن علاقة الإدارة، الطائفة، القطاع الخاص قد ترجمت بتغير الحوكمة المرتبطة بتسيير لا مركزي للمشروع، هذا الأسلوب من التشغيل يمنح وسيلة لضمان استمرارية نشاطات المشروع من أجل أن تسمح للسكان بامتلاك سلطة على التفاوض، إن المقاربات التساهمية و المسؤولة مستعملة بكثرة، لكن دون وضع آليات التقييم، أما الإدارة المركزية لا يمكنها أن تقيم الآداءات على المستوى المحلي.

إن تقييم استراتيجيات التنمية يجب أن يعالج القضايا الخاصة، مثل فعالية القطاع العمومي و الحوكمة، تنمية القطاع الخاص و خلق مناصب عمل، تحسين وسائل و مؤشرات تسمح بقياس نتائج التنمية، تعزيز الكفاءات، دعم لشبكات المبادلات بخوصص التنمية، و هذا يعني أن هناك العديد من الحتميات يجب أن تزاح و المتمثلة في:

أ. صعوبات تعريف الفاعلين القائدين لتسيير المشاريع، ونقص التأهيل المهني بالنسبة للفرق المتدخلة.

ب. يجب وضع أفضل الإطارات في الميدان وضرورة تنصيب منشطين حقيقيين.

ج. عدم وجود الإعلام حول ومن أجل السكان الريفيين.

د. حلالمشاكلالاجتماعيةللسكانالريفيين.

ه. إن السكان الريفيون غالبا ما يرفضون التجمع في لجان من أجل تسيير المنشآت المالية التي يستعملونها.

و. إن سياسة التنمية الريفية تجتهد أن تكون متعددة الموارد في مفهومها و متعددة القطاعات في تطبيقها، و في نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الإقليمية، وبما أنها أكثر لا مركزية فهذه السياسة استعملت الشراكة وعلى التعاون بين كل مستويات المسؤولية المعنية.

- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفيةPNDAR:

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف، من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية وتحسين شروط الحياة للسكان الريفيين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفيةPNDR.

بالإضافة إلى ذلك، إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامةSNDRD، قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر والتهميش، فهي تثمين لحركة الجوار ومشاركة السكان المحليين.

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة ومتعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطرائف الريفية، وهي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريفبالكهرباء، فتح وتحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...).

تحت هذا الإطار، يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مقاربة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، وعامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي، حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن أيضا في نزع حتميات تعيق تنمية عالمالريف من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية.

إن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة، تتمثلفي فرص جديدة لمصادر المدخولات و تحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة، تأطير المنشآت و الخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، و كنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003و2005 من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر بـ: 370000، وإنشاء 169000 منصب عمل.

إن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبناة من طرف السلطات العمومية ترتكز حول:

- إن تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية تؤسس على وسائل مالية و مؤسساتية، إذ على المستوى المؤسساتي مشروع جوارية التنمية الريفية هو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي إن رأس مال التنمية الريفية، تثمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار، مكافحة التصحر وتنظيم الرعي، تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختلف قطاعات النشاطات ل PPDR .

- إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما ولطائفة، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص الطوائف الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة و تتم في إطارPPDRI مدا القصوى سنة.

- إن مشاريع PPDRI تكون مرافقة للطوائف الريفية والتي تهدف إلى:
- الاستعمال العقلاني و تثمين الموارد الطبيعية.
- حفظ و تثمين الإرث الحضاري المتنوع (بيولوجيومائي).

- ترقية PME لإنتاج الأملاك و الخدمات، التحكم في نشاطات الإنتاج و تثمين المنتوجات الزراعية.
- تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية.
- ترقية منشآت و تجهيزات اجتماعية، اقتصادية و ثقافية للاستعمال الجماعي.

- بالإضافة إلى ذلك إن كل من: اليات التشاور والقرار، وسائل البرمجة، تهيئة الإقليم، التقييم المستمر، و ترقية أنظمة تمويل الجوار، تشكل وسائل تسمح بتوجيه التدخلات، تسهيل تنفيذها، متابعتها و تقييم نتائج الحركات المنجزة.

- سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي 2010-2014: هي عبارة عن محاولة الوصول استدامة الأمن الغذائي الوطني، و المتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية.

- الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي:
-التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي).
- التجديدالريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثرصعوبة بالنسبة للفلاحين) والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

أ. حماية الأحواض المائية.
ب. تسيير و حماية الإرث الغابي.
ج. محاربة التصحر.
د. حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي.
ه. التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.
و. دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في:

أ. تحسين معدل نموالإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة(2000-2008)إلى 8.33% لسنوات (2010-2014).
ب. زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.
ج. دعم التنمية المستدامة و التوازنات الإقليمية، و تحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحمايةأ كثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
د. التسييرالمستدام للآلات الصناعية و تحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.

ه. خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم،و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

وقد تطورت معدلات الفقر في الجزائر على النحو التالي:16

السنوات	متوسط معدل النمو	معدل جيني	مؤشر الفقر	ملاحظات
1970	7.5	0.513 (1970) 0.529 (1976)	52.4 (1970)	بداية سياسة NDP معدلات منخفضة في النمو ومعدلات مرتفعة من الفقر وعدم مساواة عالية.
1980	5.8	0.505	37.4	متوسط خطة NDP،تغير بنية الاقتصاد ورفع معدل النمو عن طريق الاعتماد على التصدير و الصناعة يتبع ذلك تخفيض في عدم العدالة والفقر,
1985	-0.1	0.483	20.7	أزمة عالمية،نمو سالب لكن لم يقض على جهودتخفيض الفقر,
1990 1995	9.1	0.446 (1990) 0.464 (1995)	17.1 (1990)	نهاية سياسة NDP ،كان التركيز على القضاء على الفقر المدقع،بالرغم من عدم المساواة انتشرت بشكل كبير,
1997	7.3	0.470	6.8	حدوث انخفاض في الفقر برقم واحدلكن عدم العدالة وصلت إلى مستويات عليا نتيجةأزمة جنوب شرق آسيا1997-1998,
1999	6.1	0.452	7.5	انتعاش في الاقتصاد بعد الأزمة المالية آثارنتائج تخفيض الفقر بطيئة،لكن عدم العدالة انخفضت قليلا,
2002	4.1	0.461	5.1	نمو منخفض،تخفيض الفقر واصل بسيرورة بطيئة،ركزت الحكومة على تخفيض الفقر المطلق،وعدم العدالة التي انتشرت أيضا.
2004	7.1	0.462	4.4	نمو متسارع،نتيجة تطبيق سياسة PLI النتيجة كانت انخفاض معدل الفقر.
2010	6.4	-	3.4	ارتفع معدل النمو من جديد مع مواصلة انخفاض معدل الفقر.
2012	5.6	-	1.7	مواصلة انخفاض معدل الفقر.

المصدر: حاجي فطيمة، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2014، ص102.

- إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف المغرب:

منذ بداية سنوات التسعينات نفذت المغرب نوعين من البرامج، من جهة البرامج القطاعية التي هدفها تغطية النقص في المنشآت و الخدمات الاجتماعية القاعدية، و من جهة أخرى، مشاريع التثمين في (بور)، و التي شكلت جيلا جديدا لمشاريع التنمية الزراعية في مخطط اتبور،هذه الأخيرة قد أستعمل مبادئ الأقلمة والمشاركة.

هذه الإصلاحات قد آثارت التساؤلات مقارنة باستمرارية القطاع الزراعي و استمرارية الأدوار الاقتصادية و الغذائية، الاجتماعية و البيئة التي تضمنها على المستوى الوطني في المناطق الصعبة ذات إمكانيات الإنتاج الضعيفة خصوصا.

مع نهاية سنوات التسعينات التحديات المطروحة من طرف النطاق الداخلي والخارجي للزراعة المغربية قد أجبر أصحاب القرارات على تحديد أهداف أكثر عموما و إعطاء رؤية جد بعيدة، و من ثم ظهرت إستراتيجية 2020 للتنمية الريفية.

هذه الإستراتيجية للحكومة بخصوص التنمية الزراعية و الريفية قد صيغت في وثيقتين متكاملتين، إستراتيجية التنمية الريفية في ديسمبر 1999 وإستراتيجية التنمية على مدى طويل للزراعة المغربية في جويلية 2000.

إستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية والريفية تبرز عدم التوازن و النقائص الحالية مثلا لتأخر الاجتماعي و امتداد الفقرفي العالم الريفي، إن الفروقات الاجتماعية بين الوسط الحضري والريفي، ضعفت ثمين إمكانية الإنتاج الزراعي و حساسيته المتزايدة للتقلبات المناخية وتلف الموارد الطبيعية.

تتركز محاور إستراتيجية 2020التنمية الزراعية و الريفية التي وضعت الحكومة المغربية على مايلي:

أ. أقلمة الزراعة هدفها تكييف جيد لمخططات النشاط مع واقع واحتياجات المستوى المحلي.

ب. التكامل الذي يهدف إلى تنسيق برامج بنيوية من أجل بلوغ الحد الأقصى للفاعلين المحليين.

ج. إن الإستراتيجية الجديدة لها امتياز إبراز الأدوارالاجتماعية و البيئية غير المسبوقة للزراعة، فاعتبارها عمود التنمية الزراعية، فعلى النشاط الزراعي أن يساهم في التسيير المستدام للموارد الطبيعية، مكافحة الفقر و المساهمة في خلق مناصب عمل.

د. هذه الإستراتيجية المتوقع تنفيذها على مدى عشريتين، هدفها المركزي هو خلق ظروف من أجل إدخال السكان المحليين في طريقة متواصلة، تسمح بتصحيح اختلال التوازن و تقييم إمكانيات المناطق الريفية، وهي تؤسس على حقيقة أن التنمية الريفية لا يمكن أن نعتبرها كبرنامج تنمية يأتي من أعلى هرم في الدولة، أي مركزية اتخاذ القرار، لكن بالأحرى هي ظاهرة مجتمع مبنية على مبادرات الفاعلين و على تنسيق المشاريع المتعددة التي تصيغها.

ه. رغم أن البني الجديدة قد سمحت بتوازنات جديدة داخل و خارج جهوية و تجنيد فعال للموارد فتكاتل المهام و التخصصات و كذا بعض المنافسات المضافة إلى نقص التنسيق لإنشاء ثقل إداري، و الذي كانله نتيجة سلبية على تنفيذ المشاريع والبرامج.

و. إن نقص الكفاءات على مستوى البلديات الريفية (جزء من المنتخبين الريفيين هم أميون)،قد جعل من هذه السلطات التمثيلية للسكان لا تلعب دورها كشريك في التنمية.

– تقييم استراتيجيات ومشاريع التنمية الريفية للدول الثلاث: اختلفت مشاريع التنمية الريفية بالنسبة للدول الثلاث من حيث:[17]

1. .الإمكانيات المادية (التمويل):

– الجزائر: تعتمد بالدرجة الأولى على ذاتية التمويل، حيث بعد الطفرة البترولية الهائلة في السنوات الأخيرة مكنتها من امتلاك احتياطي صرف معتبر، ما أهلها لتمويل مشاريع التنمية الريفية دون اعتمادهاعلى الهيئات الدولية المتمثلة في البنك الدولي و المنظمة العالمية للتغذية والاتحاد الأوربي....الخ، و بالتالي فجل المشاريع مولتها الدولة من خلال النفقات العمومية المخصصة لهذا الشأن.

– تونس: تعتمد بالدرجة الأولىعلىالاتحادالأوربيفيتمويلمشاريعها ثم البنك الدولي... الخ، وهذا لأنها دولة غيربترولية تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على السياحة ثم الفلاحة التي تعتبرالمرجع الرئيسي لاحتياطي الصرف الأجنبي.

– المغرب: تعتمد بالدرجة الأول ىفي مشاريع تمنيتهاعلى البنك الدولي والهيئات الدولية PNUD والاتحاد الأوربي....الخ،وهذا لأن جل مداخيلها من السياحة والفلاحة.

2. الإمكانات الطبيعية:

- الجزائر: تملك إمكانات طبيعية ضخمة من حيث المساحة من جهة بحوالي 3 مليون مترمربع وبالتالي احتوائها لثروة من الموارد الطبيعية جد هائلة، مما يسمح له بتنفيذ برامج التنمية الريفية لكن كبرالمساحة وتنوعها (جبال سهوب،صحراء) كان عائق من حيث تخصيص الإمكانات المادية، و وضع برنامج لكل منطقة على حدا.

- المغرب: هي الأخرى تملك مساحة معتبر مما يؤهلها لكي تكون في المرتبة الثانية بعد الجزائر، مما يسمح لها بتنفيذ مشاريع التنمية الريفية ووصوله اللأهداف الموضوعة، وامتلاكه المساحة مائية كبيرة (البحرالمتوسط و المحيط الأطلسي) مما يسمح لها بامتلاكها موارد طبيعية تميزها عن الجزائر و تونس التي تتمثل في الأسماك.

- تونس: هي الأصغر من حيث المساحة، لكن هذا لم يمنعها من أن تكون صغر المساحة عامل في صالح تنفيذ برامج التنمية الريفية بأقل كلفة وأكثر تركيز ومراقبة من حيث النتائج المتوصل إليها.

تعتبر تونس الدولة الأكثرتجربة في مشاريع التنمية الريفية من حيث الانطلاقة والتنوع، حيث بدأت في الثمانينات في المشاريع ثم تليها المغرب التي انطلقت في سنوات التسعينات ثم الجزائرالتي بدأت في الألفينيات.

من حيث عددالمشاريع المنجزة وبالخصوص التنمية الريفية، تملك تونس الصدارة وهذا لتفوقها في عامل الزمن من جهة وإلى الحاجةالملحة لها من جهة أخرى، حيث تعتبرالمناطق الريفية مورد دخل رئيسي لهامن حيث المساهمة في التجارة الخارجية و بالتالي ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف، ثم تليها المغرب التي طبقت بالخصوص إستراتيجية 2020 سنة 1998،ثم الجزائرالتي تعتبر دولة فتية من حيث تطبيقها لمشاريع التنمية الريفية بمفهومها الحديث، وفيما يلي نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي عدد السكان لأغلب دول العالم.[18]

نسبة السكان تحت خط الفقر الى إجمالي عدد السكان

الدولة	نسبة السكان تحت خط الفقر (%)	أحدث بيانات متوفرة	الدولة	نسبة السكان تحت خط الفقر (%)	أحدث بيانات متوفرة	الدولة	نسبة السكان تحت خط الفقر (%)	أحدث بيانات متوفرة
تشاد	80	2001	كوت ديفوار	42	2006	ايران	18.7	2007
هايتي	80	2003	جيبوتي	42	2007	البوسنة و الهرسك	18.6	2007
ليبريا	80	2000	بليز	41.3	2010	أوروغواي	18.6	2010
الكونغو الديمقراطية	71	2006	تيمور الشرقية	41	2009	الجبهة الغربية	18.3	2010
سراليون	70.2	2004	أنغولا	40.5	2006	البرتغال	18	2006
نيجيريا	70	2010	موريتانيا	40	2004	استونيا	17.5	2010
سورينام	70	2002	طاجيكستان	39.6	2012	أوزبكستان	17	2011
سوازيلاند	69	2006	قطاع غزة	38	2010	تركيا	16.9	2010
بوروندي	68	2002	غرينادا	38	2008	جامايكا	16.5	2009
زمبابوي	68	2004	بنين	37.4	2007	كوريا الجنوبية	16.5	2011
ساو تومي و برينسيبي	66.2	2009	غينيا الجديدة	37	2002	اليابان	16	2010
زامبيا	64	2006	السلفادور	36.5	2010	جزر المالديف	16	2008
النيجر	63	1993	مالي	36.1	2005	ألمانيا	15.5	2010
جزر القمر	60	2002	أفغانستان	36	2009	مالطا	15.4	2011
هندوراس	60	2010	تنزانيا	36	2002	بلجيكا	15.2	2007
ناميبيا	55.8	2005	أرمينيا	35.8	2010	تشيلي	15.1	2009
غواتيمالا	54	2011	غيانا	35	2006	الولايات المتحدة	15.1	2010
السنغال	54	2001	باراغواي	34.7	2010	المغرب	15	2007
ملاوي	53	2004	جمهورية الدومينيكان	34.4	2010	الأردن	14.2	2002
موزمبيق	52	2009	كولومبيا	34.1	2011	هنغاريا	14	2012
المكسيك	51.3	2010	قرغيزستان	33.7	2011	ترينيداد و توباغو	14	2007
جنوب السودان	50.6	2009	بورما	32.7	2007	المملكة المتحدة	14.0	2006
إريتريا	50	2004	توغو	32	1989	سلوفينيا	13.6	2011
كينيا	50	2000	فنزويلا	31.6	2011	الصين	13.4	2011
مدغشقر	50	2004	بنغلاديش	31.5	2010	الدنمارك	13.4	2011
بوليفيا	49.6	2010	جنوب أفريقيا	31.3	2009	روسيا	12.7	2011
ليسوتو	49	1999	فيجي	31	2009	السعودية*	12.7	2012
غامبيا	48.4	2010	مقدونيا	30.4	2011	جولتا	10.5	2005
الكاميرون	48	2000	بوتسوانا	30.3	2003	كندا	9.4	2008
غينيا	47	2006	الأرجنتين	30	2010	سويسرا	7.9	2010
بوركينا فاسو	46.7	2009	الرأس الأخضر	30	2000	فرنسا	7.8	2010
الكونغو ، جمهورية	46.5	2011	كوسوفو	30	2010	تايلاند	7.8	2010
سودان	46.5	2009	تركمانستان	30	2004	النمسا	6.2	2012
اليمن	45.2	2005	الهند	29.8	2010	أيرلندا	5.5	2009
رواندا	44.9	2011	منغوليا	29.8	2011	ماليزيا	3.8	2009
نيكاراغوا	42.5	2009	أثيوبيا	29.2	2010	تايوان	1.5	2012
هايتي	80	2003	جيبوتي	42	2007	البوسنة و الهرسك	28.9	2002
ليبريا	80	2000	بليز	41.3	2010	أوروغواي	28.5	2007
الكونغو الديمقراطية	71	2006	تيمور الشرقية	41	2009	الجبهة الغربية	28	1999
سراليون	70.2	2004	أنغولا	40.5	2006	البرتغال	27.8	2011
نيجيريا	70	2010	موريتانيا	40	2004	استونيا	27.3	2012
سورينام	70	2002	طاجيكستان	39.6	2012	أوزبكستان	27.1	2003
سوازيلاند	69	2006	قطاع غزة	38	2010	تركيا	26.7	2000
بوروندي	68	2002	غرينادا	38	2008	جامايكا	26.5	2009
زمبابوي	68	2004	بنين	37.4	2007	كوريا الجنوبية	26	2010
ساو تومي و برينسيبي	66.2	2009	غينيا الجديدة	37	2002	اليابان	26	2012
زامبيا	64	2006	السلفادور	36.5	2010	جزر المالديف	25.2	2011
النيجر	63	1993	مالي	36.1	2005	ألمانيا	25	2008
جزر القمر	60	2002	أفغانستان	36	2009	مالطا	24.8	2011
هندوراس	60	2010	تنزانيا	36	2002	بلجيكا	24.5	2009
ناميبيا	55.8	2005	أرمينيا	35.8	2010	تشيلي	24.1	2010
غواتيمالا	54	2011	غيانا	35	2006	الولايات المتحدة	24	2004
السنغال	54	2001	باراغواي	34.7	2010	المغرب	23.6	2007
ملاوي	53	2004	جمهورية الدومينيكان	34.4	2010	الأردن	23.2	2008
موزمبيق	52	2009	كولومبيا	34.1	2011	هنغاريا	23	2006
المكسيك	51.3	2010	قرغيزستان	33.7	2011	ترينيداد و توباغو	23	2002
جنوب السودان	50.6	2009	بورما	32.7	2007	المملكة المتحدة	23	2001
إريتريا	50	2004	توغو	32	1989	سلوفينيا	22.3	2006
كينيا	50	2000	فنزويلا	31.6	2011	الصين	22.2	2011
مدغشقر	50	2004	بنغلاديش	31.5	2010	الدنمارك	21.9	2010
بوليفيا	49.6	2010	جنوب أفريقيا	31.3	2009	روسيا	21.8	2008
ليسوتو	49	1999	فيجي	31	2009	السعودية*	21.4	2009
غامبيا	48.4	2010	مقدونيا	30.4	2011	جولتا	21.1	2011
الكاميرون	48	2000	بوتسوانا	30.3	2003	كندا	21.1	2012
غينيا	47	2006	الأرجنتين	30	2010	سويسرا	21	2002
بوركينا فاسو	46.7	2009	الرأس الأخضر	30	2000	فرنسا	20	2012
الكونغو ، جمهورية	46.5	2011	كوسوفو	30	2010	تايلاند	20	2005
سودان	46.5	2009	تركمانستان	30	2004	النمسا	20	2009
اليمن	45.2	2005	الهند	29.8	2010	أيرلندا	19.7	2009
رواندا	44.9	2011	منغوليا	29.8	2011	ماليزيا	19.6	2011
نيكاراغوا	42.5	2009	أثيوبيا	29.2	2010	تايوان	19.5	2003

* نسبة المستفيدين من مخصصات الضمان الاجتماعي إلى إجمالي عدد السعوديين.
المصدر: وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

Graphic
www.alriyadh.com
مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية

المصدر: الموقع الالكتروني: http://www.alriyadh.com/880036, التاريخ 2015/04/24، الساعة 11:52

خاتمة:

الفقر ظاهرة عالمية عرفتها وتعرفها كل شعوب الأرض، وقد لاتخلو منها دولة من الدول، تتواجد في خلايا المجتمعات فتساهم في خلق الكثير من الآفات: سوء التغذية، الأمراض، والجهل.

لكن تختلف الدول بنسبة الفقر في كل منها ومدى سعيها ومساهمتها في الحد منه مستقبلا، وعلى ضوء ذلك تضع كل دول سياسات مختلفة للإقلال من هذه الظاهرة ومن بين هذه السياسات سياسة التنمية الريفية، ومن خلال ما تم طرحه في هذه الورقة البحثية يمكن أن نستنتج عدة نقاط من بينها ما يلي:

- ✓ يعرف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها.
- ✓ التنمية الريفية هي مجموعة العمليات المخططة التي تستثمر الموارد الطبيعية والبشرية لذلك المكان لتحقيق التوازن المكاني لمنافع التنمية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي لذلك المجتمع الريفي بمشاركة سكانه ضمن فترة زمنية محددة.
- ✓ تسعى مختلف الدول من وراء تطبيق برامج التنمية الريفية إلى تطبيق عدة أهداف والذي يعتبر الاقلال من الفقر من أهمها، لكن فعالية وقدرة على الحد من هذه الظاهرة يختلف من دولة لأخرى.
- ✓ عموما نجد أن الانخفاض في معدل الفقر يبقي مؤقتا وغير مستداما، نتيجة مواصلة الجزائر بالاعتماد على مورد واحد في إيراداتها وهو البترول .كما أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجةإ نشاء مناصب دائمة، حيث أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة.

التوصيات: من خلال ما سبق يمكن إعطاء جملة من التوصيات نذكر منها:

✓ على دول المغرب العربي أن تقوم بتوحيد البرامج والمشاريع المتبناة من طرف كل دولة، لأن معظم الحدود بين الدول هي مناطق ريفية ولايمكن تنمية إقليم في دولة دون تنمية الإقليم المقابل لها في الدولة الأخرى، لأنها حتما ستفشل وهذا بتفشي ظاهرة النزوح الريفي والهجرة غير الشرعية بين الأقاليم.

✓ الاستفادة قدرالإمكان من المنظمات الدولية في تنمية المناطق الريفية، وخصوصا البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية...الخ، وهذا بإطلاق مشاريع تراعي الشروط التي من شأنها الاستفادة من هذه الهبات.

الاحالات والمراجع:

[1]حسن طبرة، "**دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق**"، مقال بمجلة (النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات)، العدد 6، العراق، ص14.

[2]شعبان فرج، "**حكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2012، ص133.

[3]حاج قويدر قورين، "**ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**"، مقال بمجلة (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والقانونية)، العدد 12، جوان 2014، ص3.

[4]حسن طبرة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص15.

[5]حاج قويدر قورين، "**مرجع سبق ذكره**"، ص5.

[6]حاجي فطيمة، "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2014، ص19.

[7]حاجي فطيمة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص45.

[8]www.noreed.com/3~9093~--titlestylearmpositionabsolutecliprect447pxautoauto467pxstylediv-classarmjust-like-the-options-a-hrefhttppaydayloansforlivet-com-payday-loans-onlinea-keep-your-information-div#.VTtYA-NX6nI, التـــــــاريخ: 2015/04/25, على الساعة 11:05.

[9]نجم عبد الله أحمد، "**دور التنمية الريفية في الحد من الهجرة نحو المدن في محافظة صلاح الدين**"، مقال بمجلة (جامعة تكريت للعلوم الإنسانية)، المجلد 19، العدد 10، العراق، 2012، ص329.

[10]طالبي رياض، "**التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف بالجزائر، 2011، ص16.

[11]سماح ابراهيم شمخي، "**التنمية الريفية وأثرها على الاستطان الريفي في الناحية المدحتية**"، مقال بمجلة (العلوم الانسانية)، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البابل، ص209.

[12]سلام أنور احمد العبيدي، "**دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف**"، مقال بمجلة (جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية)، المجلد 7، العدد 25، العراق، 2012، ص76.

[13]سماح ابراهيم شمخي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص210.

[14]http://www.an7a.com/121336 الساعة 12:41، التاريخ 2015/04/24، /

[15]طالبي رياض، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص:158-162.

[16]حاجي فطيمة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 102.

[17]طالبي رياض، "**مرجع سبق ذكره**"، ص162.

[18]http://www.alriyadh.com/880036, التاريخ 2015/04/24، الساعة 11:52